النهار

الجمعة 24 تموز 2009 - السنة 76 - العدد 23764

نجار عن قوانين الملكية الفكرية:
نسعى إلى توازن الحقوق والحرية

بحث وزير العدل ابرهيم نجار خلال اجتماع ترأسه امس في مكتبه في وزارة العدل في موضوع تطبيق القوانين التي تنظم الملكية الفكرية بجوانبها المتعددة ادبيا وفنيا وصناعيا عموما، وحضر الاجتماع ممثلان لوزارة الإقتصاد والتجارة غادة سفر ووسام العميل وممثل وزارة الثقافة حنا العميل، والمشرف العام على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وسيم حرب والخبراء القانونيون المتخصصون في موضوع الملكية الفكرية والأدبية: كمال بارتي، سيرج نجار، جيزيل زوين، فادي سركيس، بيار الخوري، علي زبيب، روجيه الخوري. وناقشوا أهمية تعزيز قدرات العنصر البشري من قضاة ومحامين وموظفين معنيين بحماية الملكية الفكرية، ولا سيما الضابطة العدلية المعنية بهذا القطاع.

بعد الاجتماع لفت نجار الى أن "لبنان قطع شوطا كبيرا في مجال السعي إلى تطبيق القوانين النافذة وسيكون مسح شامل للحاجات في العديد لدى الوزارات المختصة مع التشديد على أن يتخذ القضاة ما يتعين عليهم من تدابير وإصدار أحكام تجعل القوانين أداة تنفيذ تتمتع بصدقية".

وقال انه شديد الحرص على توازن عادل بين ضرورة حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين من جهة، وبين عدم إمكان الإستغناء عن قطاعات شاسعة في حقل الإبتكارات الرقمية والفنية والإتصالات والتي باتت من وسائل الممارسة الديموقراطية من جهة اخرى.

هذا التوازن الدقيق نسعى إلى تحقيقه لئلا نخسر حريتنا وما يلازمها من أدوات وتقنيات، وكي تبقى الحقوق مصونة حتى إشعار آخر. فالموضوع يختصر في تحديد مدى الحماية وإطلاق الحرية، حيث تتلازم والحقوق الأساسية في الإطلاع والتواصل وإبداء الرأي".

وذكر حرب أن المركز العربي يعد تقريرا وطنيا "سيعتمد الإحصاءات الموضوعية للوصول إلى استخلاصات من شأنها حماية مستوى الملكية الفكرية في لبنان".

وشدد الخبير القانوني برتي على "الحاجة إلى محاكم متخصصة تطبق القوانين في شكل صارم ورادع".

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2009